Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 378-390, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261040

Economic diversification and renewable energy inputs for poverty reduction in Iraq for the period 2004 to 2025

Huda Z. Al-Daami[1], Fawzyah A. Z. Karim[2], Ameer A. A. Al-Saadi[*3]
[1,2,3]College of Administration and Economics, Karbala University, Karbala, Iraq
Dr.huda.miklif@uokerbala.edu.iq , za8495851@gmail.com, ameerazhar.9999@gmail.com

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Ameer A. A. Al-Saadi
ameerazhar.9999@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Economic diversification is a major concern for economists and policymakers alike. Various countries strive to achieve the highest levels of economic diversification in their economic programs. Economic diversification is also crucial for poverty reduction in Iraq, particularly through developing and creating job opportunities by expanding the agricultural, industrial, and renewable energy sectors. This study attempts to present an approach to economic diversification policies and addressing and reducing poverty in Iraq, based on theoretical principles from modern economic literature and objective data from the Iraqi economy. This includes examining the phenomenon of poverty, efforts to combat it, and the potential for economic diversification within the general budget and financial system. This forward-looking vision can be used to develop a policy that contributes to economic diversification, thereby mitigating economic fluctuations, achieving stability, increasing economic growth, and eliminating unemployment and, consequently, poverty

The research problem adopts the topic that Iraq is one of the quartile countries that depend on a single economic resource, namely oil, to finance public spending. In the event that the macro economy is exposed to external and internal shocks such as the decline in oil prices, in addition to the mortgage crisis, as well as the COVID-19 pandemic, this will lead to a state of financial deficit. Therefore, it is better to rely on economic diversification, which does not allow the economy to be subject to sectors that use raw materials, and to expand economic activities, renewable energy, increase competitiveness, and create added value for the economy as a whole, which leads to reducing poverty.

Keywords: Financial balance, financial liquidity, financial flexibility, Solvency, Profitability.

Conclusions:

One of the most important determinants of the current study is the scarcity of similar studies. As far as we know, there are no previous studies available at the local level on the issue of financial balance. As for Arab and foreign studies, they are mostly economic and accounting studies.

التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة كمدخلات لتقليل الفقر في العراق للمدة (2004-2025)

هدى زوير الدعمي[1]، فوزية عبد زيد كريم[2]، أمير أزهر عبد الرسول جاسم[3*]
[1،2،3]الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء المقدسة، العراق
Dr.huda.miklif@uokerbala.edu.iq , za8495851@gmail.com, ameerazhar.9999@gmail.com

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
أمير أزهر عبد الرسول جاسم
ameerazhar.9999@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
يعد التنويع الاقتصادي أحد الاهتمامات الرئيسة للاقتصاديين وصانعي القرار على حد سواء وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى مراحل التنويع الاقتصادي، كما ان التنويع الاقتصادي مهم في الحد من الفقر في العراق في إطار تطوير وخلق فرص عمل من خلال توسع قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة المتجددة ، في محاولة لتقديم مقاربة لسياسة التنويع الاقتصادي ومواجهة وتقليل حالة الفقر في العراق في ضوء الحقائق النظرية التي تقدمها الأدبيات الاقتصادية الحديثة والمعطيات الموضوعية التي يشهدها الاقتصاد العراقي من واقع ظاهرة الفقر ومواجهة هذه الظاهرة وإمكانات التنويع الاقتصادي المتاحة في الموازنة العامة والنظام المالي، والتي يمكن توظيفها لرؤية استشرافية لبناء سياسة من الممكن أن تساهم في التنويع الاقتصادي باستطاعته أن يحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار وزيادة النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة ومن ثم الفقر.
تتبنى مشكلة البحث موضوع ان العراق من الدول الريعية التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد وهو النفط في تمويل الانفاق العام وفي حالة تعرض الاقتصاد الكلي الى صدمات خارجية وداخلية مثل انخفاض أسعار النفط بالإضافة ازمة الرهن العقاري فضلاً عن جائحة كوفيد 19 فان هذا سيؤدي الى حدوث حالة من العجز المالي كما توصل البحث الى ان التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة يمكن ان يسهم في تقليل الفقرمن خلال دعمها للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة كذلك تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للايراداتوالناتج .

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الطاقة المتجددة، مدخلات الفقر في العراق

المقدمة:

أصبح موضوع التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة محل اهتمام كبير لدى العديد من بلدان العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، كونه يعبر عن مدى قدرة الحكومة في تنفيذ برامج عملها في ظل إيراداتها المالية الحالية ونخص هنا بالذكر الدول الريعية ومنها العراق، وذلك بسبب الاختلالات والأزمات الاقتصادية المستمرة بسبب انهيار أو تذبذب أسعار النفط التي يشهدها العالم من حين لآخر، مما يسبب تراجعاً حاداً في الإيرادات وبالتالي تأثر مسار التنمية أو حتى غيابها، وينعكس ذلك على زيادة البطالة ومن ثم الفقر لهذا تقوم الحكومة بتطبيق سياسات استراتيجية معينة للتنويع الاقتصادي والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية لما تملكه هذه القطاعات من حيوية وأهمية كبرى في تطوير الاقتصاد.
وأن أكبر التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن هو إقامة اقتصاد وطني قائم على التنويع وفك الارتباط بالقطاع النفطي من خلال انتهاج سياسة اقتصادية هادفة لجذب الاستثمارات المختلفة وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية القادرة على تسريع النمو الاقتصادي.

1.مشكلة البحث:

تتبنى مشكلة البحث موضوع أن العراق من الدول الريعية التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد وهو النفط وفي حالة تعرض الاقتصاد الكلي الى صدمات خارجية وداخلية فستحدث حالة من العجز المالي لذلك من الأفضل الاعتماد على التنويع الاقتصادي وتوسيع أنشطة الاقتصاد وزيادة القدرة التنافسية وخلق القيمة المضافة للاقتصاد ككل بما يؤدي الى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

2.أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من ابراز أهمية التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي للقضاء على الفقر عن طريق البحث عن موارد أخرى موازية للعوائد الريعية كما أن الاقتصاد أحادي الجانب يفتقر إلى أهم العناصر وهو التنويع الاقتصادي.

3.أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي ودوره في القضاء على البطالة ومن ثم الفقر من خلال الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية ومغادرة الاعتماد المفرط على النفط كمورد أحادي في العملية التنموية.

4.الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة يعمل على القضاء على الفقر من خلال استخدام سياسات التنويع مما يساهم ذلك في رفع مستويات الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك عندما يتعرض العراق إلى أزمات اقتصادية داخلية وخارجية.

5.أسلوب البحث:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الأفكار والأطر النظرية فيما يتعلق بسياسة التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة ودوره في القضاء على الفقر.

المحور الأول: الجانب النظري

المطلب الاول: التنويع الاقتصادي (المفهوم، والاهمية)

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى التنويع ويمكن أن نستعرض فيما يلي عدداً من أهم التعريفات التي تناولت مفهوم التنويع الاقتصادي يعد مصطلح التنويع من المصطلحات ذات المضمون الاقتصادي، إذ يحمل التنويع جملة من المتغيرات والمعاني التي قد نجدها بديلة، كمصطلح التطور والتطوير والتحول والتغير والتغيير والتحديث والإصلاح والتصحيح، لذلك فإنه لم يظهر ولم يشار له بالشكل الدارج في أدبيات التنمية .

كما يعرف التنويع الاقتصادي تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني اسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل الاقتصادي المدروس بين القطاعات و الانشطة الاقتصادية المختلفة .

ويعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات او اسواق مختلفة جديدة عوضاً عن الاعتماد على سو او منتوج واحد.

ثانياً: أهمية التنويع الاقتصادي:

يكتسب التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة من حيث دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، وتبرز هذه الأهمية في العديد من الأسباب، من أهمها ما يلي:

1. يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الفرص الاستثمارية، وتقليل المخاطر في عملية الاستثمار، إذ إن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

2. يعمل التنويع الاقتصادي على تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي فعندما يتركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات يؤدي إلى انخفاض وتذبذب واضح في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن زيادة درجة التنويع تدعم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3. يعمل التنويع الاقتصادي في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وعبر مختلف القطاعات والتي ترتبط ارتباطا وثيقاً، مثل التحول الهيكلي من الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية، ومن الصناعة إلى الخدمات.

ثالثاً: أهداف التنويع الاقتصادي: ان العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي يكمن في بلوغ عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية ويمكن تناولها بإيجاز وكما يأتي:

1- الأهداف الاقتصادية: يعد الهدف الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي يسعى التنويع الاقتصادي إلى تحقيقها ويتمثل ذلك في تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام الحقيقي إضافة إلى بناء القدرة على الصمود ضد التقلبات في النشاط الاقتصادي من خلال الحد من التعرض لفقدان الدخل بسبب تقلب أسعار المنتجات في السوق الدولية من خلال البحث عن المنتجات ذات القابلية على الاستمرارية، فضلاً عما يحققه التنويع الاقتصادي من تحسين التجارة الخارجية تصديراً واستيراد.

2- الأهداف الاجتماعية: ان تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من الاقتصاد أحادي الجانب سيؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل التي من شأنها تقليص البطالة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية حتى تتمتع بها الأجيال اللاحقة فتتحقق العدالة الاجتماعية.

رابعاً: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التفريق بين نوعين من التنويع هما:

1- التنويع الأفقي وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص الإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

2-التنويع الرأسي وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف الى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات القطاعات أخرى.

خامساً: محددات التنويع الاقتصادي

يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المحددات الهامة التي تلعب دور هاماً في نجاح أو فشل عملية التنويع وتتمثل هذه المحددات في الآتي.

1- حجم الاستثمارات: تقاس قدرة البلد على تنويع اقتصاده بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في البلد، إذ يؤدى

انخفاض مؤشر التنويع إلى تحفيز البلد لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب قيام البلد بوضع استراتيجيات هادفة إلى تحسين البنية الأساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، نظراً لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحث والتطوير وزيادة دافع الابتكار، هذا إلى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرات الإنتاجية بالبلد المضيف.

2- الازمات الاقتصادية تؤثر الازمات الاقتصادية على رغبة البلد في تنويع مصادر إيراداته. فقد تجبر الأزمات المالية الحادة البلد على تغيير محفظة إيراداته، ففي حالة الركود الاقتصادي يميل البلد إلى الاعتماد على مصادر ايرادات غير مرنة نسبيا أكثر من الاعتماد على مصادر ايرادات مرنة نسبياً لتقليل تأثير الركود الاقتصادي وبالتالي يؤثر تعديل محفظة البلد على مستويات التنويع الاقتصادي

3- معدلات النمو الاقتصادي يساهم التنويع الاقتصادي بزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

المطلب الثاني: الطاقة المتجددة

أولاً: الطاقة المتجددة: المفهوم

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الطاقة المتجددة بأنها طاقة ذات مصادر غير ثابتة أو محدودة في الطبيعة، وتتجدد بشكل دوري بمعدل أسرع من معدل استهلاكها حيث تتجلى هذه الطاقة في خمسة أشكال رئيسية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس الرياح الطاقة الكهرومائية طاقة باطن الأرض، طاقة الأمواج والمد والجزر وبالتالي، فإن جميع مصادر الطاقة المتجددة تنبع من مصادر غير أحفورية وغير ناضبة، وبذلك، تعتبر الطاقة المتجددة مورداً للطاقة يتجدد ويتشكل تلقائيا في الطبيعة بمعدل يساوي أو يفوق معدل استهلاكه.

وتعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ (IPCC) الطاقة المتجددة بأنها كل طاقة مصدرها شمسي جيوفيزيائي أو بيولوجي، وتتجدد في الطبيعة بمعدل يساوي أو يزيد عن معدل استهلاكها وهذه الطاقة تتولد من الظواهر الطبيعية المستمرة وهناك العديد من الآليات التي تتيح تحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية، مثل الحرارة والطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى الطاقة الحركية، وذلك باستخدام تقنيات متنوعة لتوفر خدمات الطاقة مثل الوقود والكهرباء.

وأن مصطلح "الطاقة المتجددة يشير إلى الطاقة الناتجة من عمليات طبيعية تحدث دون تدخل بشري، وتتجدد بشكل مستمر ومن أبرز مزايا الطاقة المتجددة أنها غير ناضبة ومجانية، فضلاً عن كونها طاقة نظيفة اما مفهوم الطاقة البديلة فيعبر عن أي مصدر للطاقة يمكن استخدامه كبديل للوقود الأحفوري وغالبا ما يكون هذا المصدر من مصادر الطاقة غير التقليدية التي لا تؤثر بشكل كبير على البيئة مثلما يفعل حرق الوقود الأحفوري.

ثانياً: خصائص الطاقة المتجددة

تعد مصادر الطاقة البديلة بديلاً عن الوقود الأحفوري التقليدي، حيث تتميز بعدة خصائص تجعلها مرغوبة للاستخدام حيث أن طبيعة الطاقة المتجددة وخصائصها تفرض على الإنسان ضرورة تطوير التكنولوجيا المناسبة استغلالها، مما يستدعي تطوير المعرفة والأجهزة والأدوات اللازمة لذلك ومن أبرز هذه الخصائص هي.

1. مصادر الطاقة المتجددة مرشحة لأن تمارس دوراً هاماً في حياة الإنسان، وأن تساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة، وهي مصادر دائمة طويلة الأجل.
2. متوفرة في معظم دول العالم، نظيفة ولا تلوث البيئة، وتحافظ على الصحة العامة.
3. مصدر محلي لا ينتقل ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.
4. بعض الأجهزة والمعدات الثانوية المستخدمة فيها ذات تصميم بسيط وذات تقنيات يمكن صنعها محلياً.
5. تقلل تكاليف استهلاك المناطق الريفية والنائية من الطاقة الكهربائية إلى ادنى حد، من خلال توفير تكاليف نقل الوقود أو نقل الكهرباء من مصادرها الأحفورية لمسافات بعيدة.
6. أنظمتها تقوم على نموذج اللامركزية ذات النطاق الضيق التي تتصدى لمشكلات عديدة تتعلق بتزايد التكاليف المتعلقة بتوزيع الكهرباء والتوليد المشترك والبيئة ورأس المال مما يضعها في موقع لا يحسد علية في ظل ملوثات كبيرة أنتجتها الطاقة الاحفورية منذ مئات السنين.
7. بناء محطاتها أو تكاليف ما تسمى نسبية التحميل، بمعنى أن تكاليف إنشائها مكلف نسبياً، في حين أن تكاليف تشغيلها رخيصة نسبياً حالها في ذلك حال بناء المحطات النووية.
8. الاهتمام بها تخطى الحدود المحلية والإقليمية والدولية، بل أصبحت من المسائل الكونية التي يعنى بها الكثير نتيجة لآثارها التي لا تقتصر على الإنسان وحده، بل تتعداه إلى الحيوان والنبات، ومن ثم الطبيعة بأكملها.
9. ان انتاج الطاقة المتجددة يعزز حالة امن الطاقة في دولة لكونها تنتج محليا.
10. تستخدم كمصدر مكمل وليس كمصدر بديل لمصادر الطاقة الاحفورية المتاحة .
12. أن أنتاج الطاقة المتجددة يعزز من حالة أمن الطاقة في الدولة لكونها تنتج محليا.

المطلب الثالث: الإطار النظري للفقر

أولاً: المفاهيم الأساسية للفقر أنواعه - أسبابه

على الرغم من أن الفقر سبب للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية المتعددة والممتدة لمدة طويلة من الزمن، وعلى الرغم من أنه كان مصدراً للإلهام الفكري الإنساني والفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولظهور العديد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر، ويمكن إدراك ذلك من إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت حول هذه الظاهرة التي تكاد تكون اقتصادية أكثر من كونها اجتماعية،

في الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن قبل المفكرين المستقلين أو المنظمات الدولية.

يعرف الفقر على أنه ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية ذات أبعاد نفسية وإنسانية يمتد في سياق تأريخي مجتمعي جغرافي، ضمن زمن كوني ومحلي في نفس الوقت، ويعرف أيضاً أنه مجموعة من الظروف والأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية تتسم بالحرمان على الصعيد الاجتماعي والمادي والبيني.

ثانياً: قياس الفقر:

هناك العديد من المؤشرات لقياس الفقر منها نصيب الفرد من استهلاك الغذاء ونصيبه من الدخل القومي، والتي تستخدم لتحديد وقياس الفقر المطلق. أن هذه المقاييس الكلية تبدو محايدة وموضوعية ويجب ألا تخفي حقيقة الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري((Nomative) ، وأن التعريف الإحصائي للفقر يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في مدة زمنية معينة.

ووفقاً لذلك هناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر: الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس سواء كان الفرد أو الأسرة، والثالث هو مستوى الرفاه الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى وهناك من يحاول أن يقيس الفقر من خلال وضع عدة معايير منها

1- **معيار الدخل:** ويعكس القدرة على شراء كميات معينة من السلع والخدمات التي تحدد مستوى المعيشة، لكن هذا المعيار واجه عدة إشكالات نظرية وعملية، ففي الجانب النظري تبرز مشكلة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة فضلاً عن تباين حجم وتركيب الأسر بالإضافة إلى تغير مستوى معيشة الأسر على نحو لا يتطابق مع دخلها. أما في الجانب العملي فأن الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل ليس سهلاً لذلك فأن قياس الفقر بمستوى الدخل ليس مرضي تماماً إلا أنه مؤشر مهم في كل الأحوال لأنه يحدد سقف الاستهلاك المعظم الناس.

2-**معيار متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية**: ويُحسب بقسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من وحدات استهلاكية. ولهذا المعيار عدة انتقادات منها أن هذا المقياس يفترض أحياناً سلسلة مشتريات المستهلك عادي تتباين بنوده حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومستويات الدخل في المجتمع ويتحدد على ضوئها خط الفقر والمشكلة هنا هي أن مثل هذه السلة بحاجة إلى مدد متقاربة سنة مثلاً لتلتقط التغيير في الأسعار وإشكاليات التضخم.

ومن الانتقادات الأخرى أنه من الصعب افتراض أن العائلة غير فقيرة لمجرد أن لديها ما يكفي من الطعام فقد تعاني من حرمان أو نقص في جوانب أخرى مثل سوء المسكن وغياب المرافق الأساسية، والخ... لكن مع ذلك يبقى استهلاك الأسرة الفعلي ضروري. وهذا المعيار يقدم صورة القدرة الفرد على إشباع حاجاته الأساسية وقدرته على الاختيار وإشباع تفضيلاته الشخصية إلا أنه لا يوفر صورة دقيقة للفقر.

3- **معيار المقارنات المكانية والزمانية للفقراء:** ويتمثل في اختيار عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تحليل ومقارنة كل منهما على انفراد لإعطاء فكرة عامة للجوانب المختلفة دون محاولة توحيد تلك المتغيرات في معيار أو مقياس واحد للتمييز بين الفقراء عن غير الفقراء، ومن هذه المتغيرات الإنفاق على الغذاء، ونسبة الأمية، ونوع السكن وكثافته.

ثالثاً: أنواع الفقر

1 - الفقر المطلق Absolute: ويتميز بدرجة عالية من الثبات مكاناً وزماناً لأنه يستند إلى معيار الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، وخط الفقر المطلق يساوي إجمالي كلفة السلع المطلوبة لسد الحاجات الأساسية الاستهلاكية أي أن الفقر هنا يعرف بدلالة الحرمان الفسيولوجي، ويتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر معتمداً في ذلك على كلف إشباع.

2- الفقر المدقع: ويعني المستوى الأدنى من الحاجات الأساسية ويساوي التكاليف الدنيا من السلع الأساسية الغذائية التي بدونها لا يمكن البقاء على قيد الحياة إلا لمدة قصيرة. ويعيشون تحت خط الفقر أدنى مستوى من الفقر بحيث لا يتمكن الناس من إعانة أنفسهم على الإطلاق أو الحصول على الحد الأدنى من السلع لإشباع حاجاته الأساسية دون مساعدة خارجية وهذا ما يجعل إعالتهم فرضاً على المجتمع. ويقترب هذا النوع إلى الفقر المزري الذي يميز بعض الفقراء وليس جميعهم الذين يبقون عاطلين عن العمل بشكل مؤقت حتى في المراحل التي يتحقق بها مستوى عالي من العمالة لذلك يعيشون بحالة مزرية.

3- الفقر النسبي: Relative Poverty هو النقص في الثروة المادية او الدخل الذي يؤدي الى عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية والى تدنى مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الافراد والجماعات داخل المجتمع وهنا يأخذ الفقر بعدا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، ويظهر بصورة أكثر وضوحا في الدول المتقدمة.

4- الفقر الدائم: Permanent Poverty هو فقر هيكلي يتطلب التخلص منه احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي.

5-الفقر المؤقت: Temporary Poverty هو الفقر الذي ينجم عن أزمة اقتصادية او عسكرية أو سياسية عابرة أو ناتج عن الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي.

رابعاً: مؤشرات الفقر:

تحديد حجم الفقر ودرجة انتشاره وتركزه وتحديد اعداد الفقراء وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية لابد من تحديد مستوى من الرفاه. فخط الفقر هو مقياس للتمييز بين الفقراء عن غيرهم ويعرف خط الفقر هو محاولة وضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان كالغذاء والمسكن والملبس ويعتبر المنهج الأكثر شيوعاً في تحديد خط الفقر بدة بوضع افتراضات خاصة بحاجة الأنسان السعرات حرارية كل

يوم ليستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل، وهناك عدة أنواع من خطوط الفقر واهمها.

1 -**خط الفقر المطلق**: هو إجمالي كلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

2- خط الفقر النسبي: ويحدد بناء على نسبة من مستوى المعيشة لعموم السكان ومن نماذج تحديده اختيار الحد الأعلى للدخل بنسبة 10% من السكان الأدنى دخلا أو 50 متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا القياس يناسب الدول المتقدمة حيث يكون فيها أكثر مصداقية.

3- خط الفقر المدقع: ويشمل التكاليف الدنيا التي تبقي الأفراد على قيد الحياة، ويمثل مقدار الدخل اللازم للفرد لكي يحصل على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لإبقائه نشيطاً ليقوم بوظائفه.

4-خط الفقر الاجتهادي: ويعتمد لتحديد المستوى المعاشي الذي يعد من هم دون فقراء وفقاً لخط الفقر الاجتهادي على القناعة المبنية في ذهن الفرد عن المستوى المعيشي اللائق في مجتمعه، إذ يُطلب من الأفراد في استبيان مباشر تحديد حالتهم المعيشية وتقييم وضعهم الاقتصادي هل هم من الفقراء أم لا.

5-مؤشر فجوة الفقر: وهو مؤشر يستخدم لقياس مقدار الفجوة الاجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر اي ما يمثل اجمالي النقص اللازم لرفع دخول الفقراء الى مستوى خط الفقر

6- مؤشر الفقر البشري :(HPI) تم اعتماده عام 1997 لقياس أبعاد الفقر غير المادية وهي طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق). ويقاس من خلال مؤشرات تشمل احتمال عدم بلوغ سن الأربعين نسبة الأمية بين البالغين الحرمان من المياه المحسنة، الخدمات الصحية، ونقص وزن الأطفال.

7- مؤشر الفقر متعدد الابعاد Multidimensional Poverty : تم تطويره من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومبادرة اكسفورد للفقر والتنمية عام 2010 ويقيس هذا المؤشر الفقر من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تتجاوز قياس الدخل فقط وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة و10 مؤشرات فرعية.

خامساً: أسباب الفقر

للفقر مجموعة أسباب عامة أدت إلى ظهوره في المجتمعات، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1-**حجم الأسرة**: أن كبر حجم الأسرة يؤدي إلى زيادة حاجياتها وكثرة متطلباتها وبالتالي ارتفاع معدل الإعالة حتى أنها لا تستطيع مواجهة حالة توفير المتطلبات الأساسية، وقد تزداد حالة العجز وتتفاقم باستمرار فينتج عنها الفقر بمعناه التام.

2- **التضخم:** أن زيادة التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر فتصل إلى حالة العجز عن اقتناء متطلباتها متطلبات الأسرة التي تحتاجها وتصبح ضمن دائرة الفقر.

3- **برامج التصحيح الهيكلي:** وتعتبر هذه البرامج من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنامي الفقر وزيادة معدلاته خاصة في الدول النامية.

4- **سوء توزيع الدخل:** والثروات يؤدي غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات إلى غنى البعض وفقر البعض الآخر.

5- **تدني المستوى التعليمي والبطالة:** وهذا أحد الأسباب الذي يقلل من مستويات انخراط الأفراد في سوق العمل ويؤدي إلى عدم القدرة على تحصيل الدخل اللازم لسد احتياجات ومتطلبات العيش.

سادساً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر.

الفقر هو سبب وراء الكثير من المشاكل والأزمات ولهذا قله آثاره الخطيرة التي لا تقتصر على الجانب الاجتماعي فقط بل تتعدا إلى الكثير من القطاعات والمجالات الأخرى واهمها المجال الاقتصادي وواحدة من آثار الفقر هي دفع الأطفال إلى الالتحاق بسوق العمل في سن مبكر ودفع النساء إلى التخلي عن رعاية عوائلهن والسعي لتأمين الحاجات الضرورية كالمأكل والملبس مما يؤدي إلى الجهل والأمية والفساد والعنف. تعد العمالة الأطفال ظاهرة مرتبطة بالفقر حيث بعض الأسر تجبر اطفالها على التسرب من التعليم والالتحاق بالعمل لزيادة دخل الأسرة الأمر الذي يزيد من تعرض الأطفال للمخاطر والانحرافات وارتكاب الجرائم وتعاطي الممنوعات، بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي وتفشي الامراض وارتفاع معدل وفيات الأطفال. ومن آثاره أيضا ما يلي.

أ- أن الدخل القومي في المجتمع الفقير يذهب إلى الأفواه الجائعة بدلاً من التنمية والاستثمار، وستظل الدولة في دائرة مفرغة من الصعب الخروج منها.

ب - زيادة الديون والقروض الفردية المنفق على الحاجات الاستهلاكية بدلاً من خطط البناء والتعمير.

ج- تبعية الشعوب الاقتصادية للشعوب المانحة للقروض أو الديون مما يترتب عليها آثار سلبية.

ح- انخفاض مستوى الإنتاج مما يؤدي لانخفاض الدخل والاستثمار والادخار، لأن الفقير لا يمكنه شراء التقنيات الحديثة والمتطورة التي من شأنها أن تزيد الإنتاج.

المبحث الثاني: دراسة التجربة العراقية في دور سياسات التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة كمدخلات لتقليل الفقر

المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

أولاً: نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي

إن دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا الاقتصاد الصدمات لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة، ورافقته مشاكل وازمات منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت يفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد إلى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول، فضلاً عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بجميع انواعه في جميع القطاعات الاقتصادية، وان النهوض بالواقع الاقتصادي يتطلب تضافر الجهود لإعادة الاستقرار السياسي والأمني من أجل توفير بيئة

امنة في العراق تعمل على جذب الاستثمارات وخلق تنمية حقيقية في العراق.
وان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تتطلب تحليل أهم السمات التي يتصف بها ومن اهما ما يأتي.
1- **احادية الاقتصاد العراقي:** يعاني الاقتصاد العراقي وبشكل واضح من مشكلة رئيسية وهي اختلال هيكله الانتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل اساس، مما يؤدي إلى عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لموازنته الأمر الذي يجعل الاقتصاد رهناً لأسعار النفط وحجم الطلب عليها مما يؤدي إلى عدم التناسق الواضح في نسبة المساهمة في الناتج للقطاعات الاقتصادية.
2- **قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي**: فقد انخفض الانتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كفوء وذلك لنقص الآلات والمعدات والدمار الواسع الذي لحق بالقطاعات الانتاجية من جراء الحروب والحصار الاقتصادي والاعتماد على مستلزمات الانتاج المستوردة بشكل كبير وعدم صيانة المكائن والمعدات وبالتالي انخفاض عمرها الإنتاجي.
3- **تدهور قطاع الخدمات**: يعاني العراق من قصور كبير في توفير الخدمات الاساسية (الكهرباء مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي) إذ الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي أثر بشكل سلبي على مجمل نواحي الحياة فجعلت المواطن العراقي يتحمل تكاليف اغلب هذه الخدمات واعتماده على تجهيز الكهرباء من المولدات الاهلية.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004 – 2025)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	معدل النمو%
2004	367140.4	----	1008627.4	-----
2025	500228.5	36.2	1002462.1	-0.6
2006	650258.1	29.9	851123.2	-15
2007	884569.9	36	884569.9	3.9
2008	1308550.5	47.9	1161091.8	31.2
2009	1107137.1	-15.3	906746.2	-21.9
2010	1373428.5	24	1097864.5	21
2011	1826278.2	32.9	1382496.7	25.9
2012	2066873.9	13.1	1475284.7	6.7
2013	2224288.8	7.6	1558716.7	5.6
2014	2201821.3	-1.0	1509130.4	-3.1
2015	1663009.5	-24.4	1123655.1	-25.5
2016	1535440.2	-7.6	1036759.1	-7.7
2017	1807961.4	17.7	1218302.8	17.5
2018	2094221.9	15.8	1302061.1	6.8
2019	2219875.3	5.9	1373674.5	5.4
2020	1774468.1	-20	1179144.4	-14.1
2021	207691.6	14.8	189337.8	1.5
2022	286640.3	38.0	214123.6	8.0
2023	250795.1	12.5	215232.1	0.5
2024	279641.4	3.3	21190630	1.5
2025				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول (1) انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للعامين 2005 و 2006 عن العام السابق بمعدل (0.6%) و (15%) على التوالي وذلك بسبب الاحداث التي مر بها العراق في هذين العامين، ثم ارتفع بعد ذلك في العام 2007 بمعدل (3.9%) و 2008 بمعدل (31.2%) وذلك بسبب ارتفاع صادرات العراق النفطية مما انعكس ذلك على ارتفاع الإيرادات العامة آنذاك، اما العام 2009 فقد شهد انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل (21.9%) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري العالمية مما سببت انخفاض في أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات المالية في العراق، ثم ارتفع معدل النمو في الأعوام اللاحقة حتى عام 2013 وذلك بفضل تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط مما ساعد العراق على تحقيق إيرادات مالية كبيرة فقد سجل العام 2013 معدل نمو قدره

(5.6%) ، الا ان معدل نمو الناتج انخفض في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 بمعدل (3.1%) و (25.5-%)و (7.7-%) على التوالي ويعود ذلك إلى التراجع الكبير بأسعار النفط مما ادى إلى تراجع العوائد المالية فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال داعش لبعض اجزاء العراق وتدمير البنى التحتية، ومن ثم عاود الناتج المحلي الارتفاع تدريجياً في الاعوام اللاحقة إلى أن وصل في العام 2019 إلى معدل نمو قدره (5.4%) ونلاحظ ايضاً من خلال الجدول (1) ان الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في عام 2020 سجل تراجع بمعدل (14.1%) و بسبب جائحة كورونا وما سببته من انخفاض أسعار النفط ومما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة.

جدول (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي (2004-2021)

السنوات	الزراعة والغابات%	القطاع النفطي%	الصناعة التحويلية%	قطاع الكهرباء والماء%	قطاع البناء%	النقل والمواصلات%	خدمات التأمين والعقارات%	الخدمات الاجتماعية%
2004	5.4	54.6	1.5	0.6	2.1	11.9	8.3	8.6
2005	6.9	50.7	1.4	0.7	4.4	11.3	8.5	9.4
2006	6.9	50.7	1.5	0.7	4.4	8	8.7	12.4
2007	4.9	53.5	1.6	0.8	4.4	6.5	9.7	12.7
2008	3.8	55.3	1.5	0.8	4.5	6.4	9.8	12.6
2009	3.9	54.4	1.7	0.9	4.3	6.2	9.6	13.1
2010	3.6	51.7	1.7	0.9	6.1	6.4	10.2	12.5
2011	3.9	52	1.6	1.1	5.8	6.1	9.9	13.1
2012	3.8	51.6	1.7	1.3	6.2	7.3	9.7	12.8
2013	4.1	49.5	1.5	1.2	8.6	6.8	7.1	12.1
2014	4	51.7	1.1	1.1	8.1	7.4	6.3	10.8
2015	2.5	59.1	0.9	1.1	5.1	7.4	4.8	10.6
2016	2.1	64.5	0.8	1	4	7.6	4.5	10
2017	1.8	64	1.2	1.3	4.3	7.2	5.3	10.3
2018	1.9	63.7	1.1	1.1	3.5	7.8	5.2	10.6
2019	1.7	63.9	0.8	0.9	3.4	8.2	5.1	10.7
2020	1.3	65.7	0.8	0.8	4.1	8	4.8	10.4
2021	1.4	62	0.7	1.1	4.2	8.3	5.4	11.1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من بيانات جدول (2) تأرجح نسبة مساهمة القطاع الزراعي ارتفاعاً وانخفاضاً اذ وصلت اقصى نسبة مساهمته في الناتج الى (6.9%)، واخذت هذه النسبة بالانخفاض الى ان وصلت في عام 2020 الى أدنى نسبة مساهمة الى (1.3%) ويعود السبب الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي فضلا عن عدم استخدام الطرق الحديثة للزراعة. اما بالنسبة لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي فقد سجلت اعلى نسبة في عام 2020 الى (65.7%) وان هذه النسبة العالية بسبب ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في عملية توليد العوائد المالية والذي يتسم بعدم الاستقرار لكونه يتأثر بتقلبات اسعار النفط ، وهو ما يدل على عدم تنويع الاقتصاد العراقي. اما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي اتسم بتدني نسبة مساهمته من اجمالي الناتج وتحديداً في عام 2021 الى (0.7) وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب واهمها نقص مصادر الطاقة الكهرباء والوقود وايضاً هجرة أصحاب المعامل والأيدي الماهرة إلى الخارج بسبب الاحداث الأمنية التي شهدها العراق، فضلاً عن عدم القدرة على منافسة السلع المستوردة والتي تباع بسعر اقل من السلع المحلية ، اما مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ من خلال الجدول (2) انخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت مساهمته بين (2.1%) في العام 2004 إلى (8.6%) في العام 2013 بالرغم من الحاجة الكبيرة إلى بناء واعمار ما خلفته الحرب من دمار للبنية التحتية في العراق وهذا يعود إلى ضعف التمويل والتخطيط في هذا القطاع ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء هي الأقل بالنسبة لمساهمة باقي القطاعات الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب في العراق على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق الإنتاج الأمر الذي دفع إلى استيراد الكهرباء من دول الجوار قلم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء حاجز (1.3%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، اما قطاع المال والتأمين فقد استحوذ على اهتمام متزايد في إطار تأهيل الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته الا انه لم يشهد تطوراً كبير فقد شهد هذا القطاع

تراجعاً خلال المدة 2010 - 2021 إلى أن وصلت نسبة مساهمته في الناتج إلى (5.4%) في عام 2021 ويعود سبب هذا إلى التراجع الكبير في الائتمان المصرفي وميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد السائل مما يؤثر على الموجودات المصرفية، فضلاً عن عدم استجابة القطاع المصرفي العراقي لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، يلاحظ ايضاً أن قطاع النقل والمواصلات هو الآخر شأنه شأن القطاعات الأخرى تدنت نسبة مساهمته في اجمالي الناتج فقد وصلت نسبة مساهمته في عام 2021 إلى (8.3%) ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى حالة الفساد الإداري والمالي التي يعانيها هذا القطاع وعدم تحصيل الإيرادات بشكل صحيح، ولا يختلف قطاع الخدمات الاجتماعية عن غيره فيشمل جملة من الخدمات ومنها قطاع الإسكان.

جدول (3) الطاقة المتجددة في العراق للمدة (2003-2020)

السنة	الطاقة المتجددة تيرا واط (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2003	4.76	----
2004	5.75	20.90
2005	4.89	-14.89
2006	4.99	1.98
2007	4.57	-8.50
2008	2.93	-35.79
2009	2.83	-3.47
2010	3.62	27.73
2011	3.40	-5.96
2012	4.40	29.34
2013	4.61	4.82
2014	2.84	-38.48
2015	2.55	-10.20
2016	3.37	32.41
2017	2.18	-35.45
2018	1.82	-16.47
2019	2.48	36.31
2020	2.46	-0.69

المصدر:(1) شركة النفط البريطانية www.bp.com

نلاحظ من الجدول (3) ان منذ عام 2003 ولغاية عام 2012 نمو توليد الطاقة المتجددة في العراق ويعود ذلك إلى اعتماد الحكومة على تلك المحطات التوليد الطاقة الكهربائية للمناطق المجاورة فضلاً عن عدم تقادم تغير المناخ خلال تلك السنوات، في حين تراجعت معدلات نمو توليد الطاقة المتجددة في العراق للمدة (2013) - 2020) أصبحت عكسية بسبب تقادم ازمة المناخ في العراق ودخول العراق في حرب للمدة 2014 - (2017) والتي الحقت الضرر بالمناطق المتركزة فيها بعض المحطات وانخفاض أسعار النفط الخام منذ عام 2014 أدى إلى التخفيض النفقات العامة ومن ضمنها نفقات صيانة المحطات مما أدى لانخفاض طاقتها التوليدية.

ثانياً: تطور مؤشرات الفقر في العراق للمدة 2004-2025

توطنت ظاهرة الفقر في العراق بفعل ظروف الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي وغياب السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة والكفؤة للعقود الثلاث ما قبل 2003، وخلال مدة الدراسة من 2004-2020 كانت مؤشرات الفقر قد تأثرت بجملة التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ساهمت بارتفاع ظاهرة الفقر وتطور طبيعتها واتجاه تطورها، ومن خلال بيانات الجدول (4)، يتضح أن نسبة الفقر انخفضت من 35% سنة 2004 الى 18.9 سنة 2012 وهو انخفاض كبير خلال أقل من 10 سنوات اتسمت بظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، لكن تطورت نسبة الفقر من 2013 الى 2019 لم تسجل انخفاض ملحوظ ، مما يؤشر فشل سياسات مواجهة الفقر في تحقيق معالجات هيكلية في مسببات الفقر وعوامل تطوره، وذلك نتيجة الازمات الاقتصادية والأمنية والسياسية، التي مارست تأثيرها في توسع ظاهرة الفقر و الحد من سياسات الإنفاق الموجه للحد من الفقر.

جدول (4) نسب الفقر في العراق للمدة (2004_2025م)

السنة	نسبة الفقر %
2004	35
2005	30.38
2006	26.38

2007	22.9
2008	22.04
2009	21.21
2010	20.41
2011	19.64
2012	18.9
2013	19.09
2014	19.24
2015	19.47
2016	19.66
2017	20.05
2018	20.05
2019	19.26
2020	31.7
2021	27
2022	25
2023	17.5
2024	10.8
2025	11

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للعراق.

جدول (5) تطور مؤشرات الفقر في العراق 2007- 2012

	خط الفقر ألف دينار \ فرد شهر		نسبة الفقر%		فجوة الفقر%		شدة الفقر%	
	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012
العراق			22.4	18.9	4.5	4.1	1.4	1.4
حضر			16.1	13.5	2.7	2.5	0.7	0.7
ريف	76.896	105.500	39.3	30.7	9.0	7.6	3.1	2.7

المصدر: استراتيجية من الفقر في العراق 2018- 2022،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، 2018 ص32.

اما البطالة في العراق تشير بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة عام 2007 إلى قوة الارتباط بين الفقر والبطالة ففي عام 2012 ازداد احتمال الوقوع في الفقر للأسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل إذ أن هناك 32% من معيلي الأسر الفقيرة عاطلين وعمل رب الأسرة لا تلغي بقائها في مشكلة الفقر وكذلك كونه عاطل عن العمل لا يعني بضرورة أنه فقير.

فقد تفاقمت مشكلة البطالة بعد عام 2003، بسبب الظروف التي مر بها العراق أنذاك من الحروب والتغيير السياسي والاقتصادي حيث توقفت اغلب المشاريع والمصانع. ففي عام 2004 بلغت البطالة نسبة البطالة (26.8%)، ثم في عام 2005 انخفضت إلى (17.90%)، أما في عام 2007 انخفضت البطالة إلى (11.70%)، ثم ارتفعت بعد ذلك في عام 2008 لتبلغ نسبتها (15.30%) نتيجة الأزمة المالية على النمو والتشغيل، وبدأت البطالة خلال الفترة (2009_2011) بالانخفاض لتصل إلى (11%) نتيجة السياسات المتبعة من قبل الحكومة، والتعيينات على القطاع العام، بعد ذلك بدأت البطالة بالتأرجح ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2012-2017) لتصل نسبتها إلى (10.90%) يسبب الأوضاع الاقتصادية في العراق واتباع سياسة تقشفية، وفي عام 2018 ارتفعت نسبة البطالة حيث بلغت نسبتها (22.60%) نتيجة زيادة المدارس والجامعات الأهلية بحيث أصبحت اعداد الخريجين هائلة تفوق طاقة العراق، وفي عام 2019 انخفضت البطالة الى (13.80%)، أما في عام 2020 فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى (15.10% نتيجة ظهور فيروس كورونا وتعطل أغلب خدمات الدولة بالإضافة إلى ظهور داعش واحتلاله بعض المحافظات العراقية. وكما موضح بالجدول التالي:

السنة	البطالة %	عدد السكان (مليون)	متوسط دخل الفرد
2004	26.80	27585948	1314.80
2005	17.90	2698684	1740.70
2006	17.50	82905607	2253.50

2007	11.70	28660887	3099.60
2008	15.30	29218381	4504.50
2009	14	30289040	3686.40
2010	12	31264875	4430.4
2011	11	32378061	5736.90
2012	11.90	33864447	6437.50
2013	12.10	35481800	6612.90
2014	11.60	36746488	6216
2015	13.18	37757813	4416.90
2016	10.80	38697943	4305.20
2017	11.90	39621162	4725.20
2018	22.60	40590700	5601.50
2019	13.80	41563520	5621.20
2020	15.10	42556984	4332.30
2021	16.2	41190658	732
2022	15.4	42248883	907
2023	15.2	43324018	648
2024	15.3	45407895	634
2025	15.5	47020774	583

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي في العراق

ثالثاً: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة والفقر

ان التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، والاستخدام الامثل للطاقة المتجددة يعد توجهاً إستراتيجياً للتنمية، وذلك من اجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والاستمرار والتطور والحد من الفقر، لأن هنالك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة لان الاخيرة ليت فقط مصدر طاقة بل قطاع اقتصادي متكامل يفتح مجالات جديدة مثل انشاء محطات شمسية ورياح والبحث العلمي والتطوير الخ يعني تتحول من اقتصاد يعتمد على النفط الى اقتصاد متعدد المصادر، إذ يمثلان كلاهما عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام يقلل من الفقر من خلال خلق فرص عمل مشاريع الطاقة المتجددة عمال ، مهندسين ، فنيين وهذا يقلل البطالة وبالتالي يقل الفقر، كذلك ان التنويع الاقتصادي باستطاعته أن يحد من التقلبات الاقتصادية في البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة أداء الأنشطة الفعلية للقطاعات المختلفة ، كما يُعد التنويع الاقتصادي ضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وتنويع القاعدة الإنتاجية وتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصاد

كذلك نلاحظ عند تحليل البيانات من جدول رقم 2 و 3 ان عدم التنويع الاقتصادي و زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج بحيث نلاحظ تباين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي الا ان هذا التباين رافقته حقيقة ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط على نسبة مساهمة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب نسب الارتفاع ارتباطاً بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تأثير متغيرات النفط بالمعطيات الدولية وخاصة الأسعار وعليه تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكما ان الطاقة المتجددة لم تحرز تقدم جيد فقد اسهمت في زيادة الفقر وعدم الحد منه لان الاقتصاد العراقي يعتمد على قطاع واحد مثل النفط اي غياب التنويع الاقتصادي اي ان الطاقة المتجددة كانت مساهمتها محدودة في تقليل الفقر وقد يعود ذلك الى صغر حجمها النسبي او ضعف التكامل مع سياسات التنويع الاقتصادي.

الاستنتاجات:

1. تبين أن التنويع الاقتصادي ممكن أن يعمل على الحد من الفقر وذلك بالاعتماد على نوعية السياسات التنويعية في العراق تقود نحو الاستخدام الافضل وبالتالي تقليل من الفقر لأن التنويع الاقتصادي باستطاعته أن يحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي
2. الطاقة المتجددة تمارس دوراً مهما في معالجة قضايا الندرة للطاقة، لذا استخدامها بشكل تفضل تعزز رفاهية الافراد والمجتمعات.
3. اتضح أن القطاع النفطي يحتل الأهمية النسبية الأكبر في الاقتصاد العراقي مما انعكس ذلك على هيكل الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط دولياً أي ان المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي هي دالة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط دولياً والمرتبطة بدورها بالتقلبات الاقتصادية الدولية.

التوصيات:

1. العمل على بناء سياسة اقتصادية في القطاعات المالية والنقدية والحقيقية تستهدف تطوير وتنويع اقتصادي في الاقتصاد العراقي وبما يساهم في توسيع قاعدة الانتاجية للحد من الفقر من خلال التركيز على القطاعات مثل قطاع الإيرادات الربعية وغير الربعية والقطاع المصرفي وتحسين إنتاجية النفقات العامة والرسوم العامة والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الموجهة للفقراء.
2. اتباع سياسة التحول نحو اقتصاد السوق من خلال تعظيم دور القطاع الخاص ورسم وتنفيذ سياسات استثمارية لتقليل البطالة في العراق.
3. الحد من تعرض الإيرادات في الموازنة العامة للتقلبات والصدمات عن طريق البحث عن السبل اللازمة لتنويع وزيادة الإيرادات الاخرى غير النفطية، على اعتبار أن النفط ثروة ناضبة ومتقلبة الأسعار في الأسواق العالمية

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Narouz, Diyaa. Ahamm Qadaya al-Mawarid al-Iqtisadiyyah wa al-Tanwi‘ al-Iqtisadi. Dar al-Ta‘lim al-Jami‘i, Egypt, 2019.
2. Al-Marzouqi, Omar bin Faichan. Al-Tabi‘iyyah al-Iqtisadiyyah fi al-Duwal al-‘Arabiyyah wa ‘Ilajuha fi al-Iqtisad al-Islami. Maktabat al-Rushd Publishers, Kingdom of Saudi Arabia, 2006.
3. Al-Faris, Abdul Razzaq. Al-Faqr wa Tawzi‘ al-Dakhl fi al-Watan al-‘Arabi. Beirut, 2001.
4. Karim, Muhammad Hamza, et al. Al-Faqr wa al-Ghina fi al-Watan al-‘Arabi. Bayt al-Hikma, Baghdad, 2002.
5. Hassan, Abdul Razzaq. Ida’at fi al-Tanmiyah al-Bashariyyah wa Qiyas Dalil al-Faqr al-Dawli. Dar Al-Hamid Publishing, Amman, 2013.
6. Hassan, Yahya Hamoud Hassan. Dirasat fi al-Iqtisad al-‘Iraqi 16. Dar al-Saqi for Publishing and Distribution, Beirut, 2012.
7. al-Hadd min al-Faqr fi ‘Ayyinah min al-Duwal al-Namiyyah li-‘Am 2012.” Majallat al-Dirasat al-Iqtisadiyyah wa al-Idariyyah, Al-Iraqia University, vol. 1, no. 8, 2016.
8. Zerougui, Bilal, and Zainab Iman Harwash. “Afaq al-Istithmar fi al-Taqah al-Mutajaddidah ka-Adah li-Tahqiq Ab‘ad al-Tanmiyah al-Mustدامah ma‘a al-Isharah li-Halat al-Jaza’ir.” Hawliyyat Jami‘at Guelma li-l-‘Ulum al-Ijtima‘iyyah wa al-Insaniyyah, vol. 16, no. 2, Algeria, 2022.
9. Al-Kuraity, Al-Mousawi, Talib Hussein Faris, and Safaa Abdul Jabbar. “Qiyas wa Tahlil al-Faqr bi-Dalalat al-Amn al-Ghitha’i wa al-Fi’at al-Hishah fi Madinat Karbala’.” Majallat Karbala’ al-‘Ilmiyyah, no. 2, 2008.
10. Khamas, Abdul Latif, Khamas, Hamsa Qusay, and Omar Adnan. “Taqallubat As‘ar al-Naft wa Atharuha ‘ala Waqi‘ al-Iqtisad al-‘Iraqi.” Majallat al-Riyadah li-l-Mal wa al-A‘mal, Al-Nahrain University, vol. 4, no. 2, 2023
11. Haitham Abdul Salman. Iqtisadiyyat al-Taqah al-Mutajaddidah fi Duwal Mukhtarah. University of Basrah, 2013.
12. Hamza Jaafar. Aliyyat Tamwil wa Tanmiyat Mashari‘ al-Taqah al-Mutajaddidah li-Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustah fi al-Jaza’ir. Ferhat Abbas University, 2018.
13. Guidance Note, Economic Diversification, Trade and Competitiveness Global Practice, World Bank Group Publications, Washington, April 3, 2017.
14. United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, Technical paper, Conference Bonn Climate Change Conference, New York May 2016.
15. Sola Raza, Current Status of Renewable Energy Resources and Barriers to

Adaptation for Pakistan. Journal of Biological and Chemical Engineering, Issue 3, Year (3), 2015.

16. Atlik Graletter, The Politics of Green Energy Policy. Environmental Footprint and Development Journal, Issue 27, Year (1), 2018.

17. Moran, Emilio et al. "Sustainable Hydropower in the Twenty-First Century" Proceedings of the American Academy of Sciences, Issue 115, Year (47): 2018.

18. Anthony B. Atkinson, poverty and social Security (London: Harvester Wheat sheaf. 1989.

19. William Van Eaghen. "Poverty in Middle east and north Africa" in: Nemat Shafik. cd. Prospects for Middle Eastern and North African Economies: from Boom to Bust and Back? Foreword by Heba Handoussa (London: Macmillan Press. New York: St. Martines Press. 1998.